المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

عرض السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية

حول

مرتكزات ومقترحات إصلاح القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

لقاء دراسي مشترك بين

الحكومة و مجلسي البرلمان

-26 أكتوبر 2023-

مضمون العرض

1. القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية: تذكير بأبرز المرتكزات والأهداف
2. الحصيلة المرحلية لتنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية
3. أهداف و منهجية تعديل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية
4. مضمون مقترحات التعديلات

مضمون العرض

1. **القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية: تذكير بأبرز المرتكزات والأهداف**
2. الحصيلة المرحلية لتنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية
3. أهداف و منهجية تعديل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية
4. مضمون مقترحات التعديلات

تذكير بأبرز المرتكزات والأهداف

وزارة الاقتصاد والمالية

- ترسيخا للمبادئ الدستورية المؤطرة للمالية العمومية، يعتبر القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية آلية لمأسسة مبادئ **الشفافية** و**المحاسبة** و**المساءلة**.

القانون التنظيمي للمالية :
رافعة من أجل تحديث التدبير العمومي

- يكرس القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية إطارا تشريعيا لتطوير الممارسات الميزانياتية للإدارة العمومية.

أبرز الأهداف

1. إرساء شفافية المالية العمومية وتبسيط مقروئية الميزانية؛
2. تعزيز نجاعة أداء التدبير العمومي؛
3. تقوية دور البرلمان في مراقبة المالية وتقييم السياسات العمومية.

مضمون العرض

1. القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية: تذكير بأبرز المرتكزات والأهداف
2. **الحصيلة المرحلية لتنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية**
3. أهداف و منهجية تعديل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية
4. مضمون مقترحات التعديلات

الحصيلة المرحلية لتنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

وزارة الاقتصاد والمالية

شكل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية الإطار القانوني لـ:

2024 – 2016

(9)

قوانين مالية للسنة

مرفوقة بكافة الوثائق المنصوص عليها في المادة 48 من القانون التنظيمي

2021 – 2018

(4)

قوانين تصفية متعلقة بتنفيذ قوانين المالية

مرفوقة بالوثائق المنصوص عليها في المادة 63 من القانون التنظيمي

2020

(1)

قانون مالية معدل

تم التصويت عليه وفقا لمقتضيات المادة 51 من القانون التنظيمي

المنجزات الرئيسية

وزارة الاقتصاد والمالية

التحكم في التوازن الميزانياتي

- تفعيل محدودية اعتمادات الموظفين.
- إدراج مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ضمن نفقات الموظفين.
- إحداث فصل جديد في الميزانية يتعلق بالتسديدات و التخفيضات و الإرجاعات الضريبية.

تعزيز الانضباط الميزانياتي

التحكم في اعتمادات الاستثمار المرحلة

سنة 2013	سنة 2021
21,3 مليار درهم	11,71 مليار درهم
%36,16	%15,2
من اعتمادات الأداء	من اعتمادات الأداء

تحسين نسبة إنجاز اعتمادات الاستثمار

سنة 2017	تطور إجمالي بنسبة	سنة 2022
%71	(% +11,45)	%82,5

المنجزات الرئيسية

عقلنة إحداث و تدبير المكونات الميزانياتية

مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

سنة 2016
204 مرفقا

- حذف 48 مرفقا
- إحداث 15 مرفقا

سنة 2023
171 مرفقا

- تنظيم الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية (2016)
- المدارس الوطنية للهندسة المعمارية: (2017-2018)
- المركز الطبي الجراحي العسكري بالراشيدية: (2021)

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

سنة 2016
76 حسابا

- حذف 13 حسابا
- إحداث 5 حسابات

سنة 2023
68 حسابا

- الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا «كوفيد – 19»: (2020)
- صندوق الاستثمار الاستراتيجي: (2021)
- الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية: (2023)

إحداث محدود ومستهدف لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وللحسابات المرصدة لأمور خصوصية منذ دخول القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية حيز التنفيذ

المنجزات الرئيسية

وزارة الإقتصاد والمالية

تعزيز الصدقية الميزانياتية والمحاسباتية

- مسك محاسبة عامة ابتداء من سنة 2018.
- تصديق المجلس الأعلى للحسابات على مطابقة حسابات الدولة للقانون.

إرساء التدبير العمومي الحديث المبني على الفعالية والنجاعة

تبسيط هيكلة الميزانية ومقروئيتها

مكن اعتماد التبويب الميزانيايتي القائم على البرامج من تقليص هيكلة الميزانياتية

سنة 2013	سنة 2023
1055 فقرة	573 مشروعا
258 مادة	129 برنامجا

ربط تدبير القطاعات الوزارية والمؤسسات بآلية للمساءلة حول تحقيق النتائج

ربط البرامج الميزانياتية بأهداف ومؤشرات لتتبع تنزيل السياسيات القطاعية

إعداد القطاعات الوزارية والمؤسسات ل :

- مشاريع نجاعة الأداء
- تقارير نجاعة الأداء

سنة 2023
383 هدف
790 مؤشرا لنجاعة الأداء

مضمون العرض

1. القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية: تذكير بأبرز المرتكزات والأهداف
2. الحصيلة المرحلية لتنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية
3. **أهداف و منهجية تعديل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية**
4. مضمون مقترحات التعديلات

أهداف تعديل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

وزارة الاقتصاد والمالية

بالرغم من المنجزات المحققة، هناك بعض المقتضيات التي تتطلب إدراج التعديلات
لتعزيز حكامة تدبير المالية العمومية

تستهدف التعديلات المقترحة على الخصوص

تعزيز دور البرلمان في مراقبة المالية العمومية والحفاظ على التوازنات المالية

مواكبة الدينامية الحالية للأوراش الإصلاحية:

- توسيع مجال تطبيق أحكام القانون التنظيمي ليشمل المؤسسات العمومية
- تعزيز ورش الرقمنة

تعزيز المبادئ والقواعد المالية

وزارة الاقتصاد والمالية

مقاربة تشاركية في الإعداد

1 التنسيق الداخلي على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية

- تقييم شمولي لتنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، ورصد لسبل التحسين.

2 الانفتاح على الشركاء

- القطاعات الوزارية (الآمرين بالصرف)؛
- المجلس الأعلى للحسابات؛
- البرلمان (لجنتي المالية لمجلسي النواب والمستشارين ولجنة مراقبة المالية العامة بمجلس النواب).

3 الانفتاح على التجارب الدولية

- الاطلاع على الإصلاحات الميزانياتية على المستوى الدولي؛
- الاستفادة من الخبرة التقنية الدولية.

مضمون العرض

1. القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية: تذكير بأبرز المرتكزات والأهداف
2. الحصيلة المرحلية لتنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية
3. أهداف و منهجية تعديل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية
4. **مضمون مقترحات التعديلات**

توسيع نطاق تطبيق القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا غير تجاري

وزارة الاقتصاد والمالية

عرض الأسباب

- تشكل المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا غير تجاريا امتدادا لاختصاصات الدولة
- الانسجام مع الممارسات الدولية: خضوع هذه المؤسسات للمراقبة البرلمانية

بالتالي:

- ضرورة إخضاع تدبير ميزانياتها للمبادئ والقواعد المنبثقة عن القانون التنظيمي، لا سيما من حيث ترشيد النفقات والشفافية واعتماد منهجية نجاعة الأداء؛
- تقديم المعطيات المتعلقة بالموارد والنفقات للبرلمان.

كما يستمد هذا التعديل أسسه من أهداف

القانون – الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

توسيع نطاق تطبيق القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا غير تجاري

مضمون التعديل المقترح

- توقع قانون المالية للسنة للحدود القصوى لكل من الموارد المرصدة لها و إعانات الدولة التي تستفيد منها مع دفع الفائض المنجز للميزانية العامة.

- إخضاع تدبيرها الميزانياتي لمبادئ الحكامة المالية لاسيما المبادئ المتعلقة :

تبني مقاربة تدريجية في تفعيل مختلف الأحكام

  - ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
  - التدبير الميزانياتي القائم على النتائج؛
  - البرمجة الميزانياتية المتعددة السنوات.

- برمجة و تنفيذ نفقاتها وفق القواعد الميزانياتية المطبقة على الميزانية العامة لاسيما القواعد المتعلقة بـ:

  - التبويب القائم على البرامج؛
  - المحاسبة الميزانياتية.

إدراج قاعدة ميزانياتية جديدة

وزارة الاقتصاد والمالية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰ ⵙⵎⵇⵍⵉ

عرض الأسباب

- في ظل التأثيرات الظرفية والتغيرات المناخية، يعتبر تحقيق التوازن بين السياسة الميزانياتية والسياسة النقدية من الأولويات الاستراتيجية من خلال إحداث آليات مالية استباقية واستشرافية تمكن من:
  - التصدي للأزمات الخارجية؛
  - استدامة المالية العمومية؛
  - تقوية الثقة والمصداقية لدى الشركاء والمستثمرين الوطنيين والأجانب.

مضمون التعديل المقترح

- تهدف هذه القاعدة خصوصا إلى :
  - تحديد مسار الاستدانة على المدى المتوسط؛
  - تقديم سبل تحقيق هدف الاستدانة وأسباب اعتماده؛
  - إعداد مذكرة حول الإطار الميزانياتي متوسط الأجل.

إمكانية عدم الالتزام بهذه القاعدة الميزانياتية إذا عرف الوضع الاقتصادي والمالي تطورات تدعو لذلك.

إدراج مذكرة حول الإطار الميزانياتي متوسط الأجل ضمن الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية للسنة

وزارة الاقتصاد والمالية

- توفر هذه الوثيقة معطيات حول :

الوضعية الاقتصادية الراهنة وآفاقها

- وضعية و مؤشرات السياق الاقتصاد الدولي والوطني
- إسقاطات الفرضيات الماكرو اقتصادية الرئيسية على مدى ثلاث سنوات

التوجهات العامة متعددة السنوات

- تحديد أولويات السياسة العامة للحكومة
- هدف الاستدانة متوسط الأجل

استراتيجية تدبير المالية العمومية

- مسار المالية العمومية على المدى المتوسط
- البرمجة الميزانياتية الإجمالية للنفقات لثلاث سنوات
- البرمجة الميزانياتية الإجمالية للمداخيل لثلاث سنوات
- المخاطر الميزانياتية

للإشارة، تم تقديم هذه الوثيقة، وفق تصور أولي، برسم مشروع قانون المالية 2023

إدراج استثناء بخصوص القاعدة الذهبية المتعلقة بالدين

وزارة الاقتصاد والمالية

عرض الأسباب

- أدى السياق الاقتصادي والاجتماعي وكذا إكراهات المالية العمومية الناجمة عن أزمة جائحة كوفيد-19 إلى عدم التقيد بالمادة 20 من القانون التنظيمي لقانون المالية والتي تنص على أنه «لا يمكن أن تتجاوز حصيلة الاقتراضات مجموع نفقات الاستثمار وسداد أصول الدين برسم السنة المالية».
- في هذا السياق، عمدت عدد من الدول إلى تجميد أو عدم التقيد ببعض القواعد الميزانياتية المرتبطة بالدين. في هذا الإطار، أتاحت المفوضية الأوروبية للدول الأعضاء، استثناء مؤقتًا من قواعد الانضباط الميزانياتي (تفعيل بند الاستثناء العام – **Activation de la clause dérogatoire générale**).

مضمون التعديل المقترح

- إدراج استثناء بخصوص الالتزام بالقاعدة المنبثقة عن المادة 20 من القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- تضمين أحكام تشترط تفعيل هذا الاستثناء بسياق اقتصادي و / أو اجتماعي استثنائي.

توضيح مسطرة دراسة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل

وزارة الاقتصاد والمالية

عرض الأسباب

- النقاش المؤسساتي حول مسطرة دراسة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدّل على مستوى البرلمان وذلك بمناسبة قانون المالية المعدل رقم 20-35 للسنة المالية 2020.
- اختلاف تأويلات أحكام المادة 51 من القانون التنظيمي لقانون المالية، لاسيما فيما يخص الإجراءات المسطرية (الاختصاص على مستوى اللجان الدائمة) لدراسة مشروع قانون المالية المعدل وطبيعة الوثائق التي يجب أن ترافقه بالإضافة إلى طبيعة التعديلات الممكن اقتراحها بشأنه.

مضمون التعديل المقترح

- تأطير اللجوء إلى مشاريع قوانين المالية المعدلة.
- تقليص الجدول الزمني لدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدل (من 15 إلى 5 أيام).
- التنصيص على إرفاق مشروع قانون المالية المعدل، حصريًا، بمذكرة تقديم، تحدد بصفة خاصة، الأسباب التي تبرر اللجوء لمشروع قانون المالية المعدل وكذا التعديلات الرئيسية المدرجة.
- تكريس الاختصاص الحصري للجان البرلمانية المكلفة بالمالية لدراسة ولتصويت على مشروع قانون المالية المعدل.
- تأطير طبيعة التعديلات المقدمة بشأن قانون المالية المعدل (توافق موضوع التعديلات مع السياق المبرر لتقديم مشروع قانون المالية المعدل).

تعزيز المبادئ والقواعد المالية من خلال إدراج أحكام جديدة وتحسين الدقة في سن المعايير

مضمون التعديل المقترح

- إدراج أحكام جديدة تتعلق بقانون التصفية:

  - تقليص آجال إيداع مشروع قانون التصفية بالبرلمان (قبل نهاية شهر دجنبر من السنة الموالية للسنة المالية المعنية في أفق التقليص التدريجي إلى قبل نهاية شهر يونيو).
  - إحالة المجلس الأعلى للحسابات على البرلمان تقريرا حول التصديق على حسابات الدولة (في أجل أقصاه 3 أشهر انطلاقا من إيداع مشروع قانون التصفية في أفق التقليص التدريجي إلى شهر واحد).
  - تأطير أجل دراسة مشروع قانون التصفية والتصويت عليه على مستوى البرلمان (شهر بعد توصل البرلمان بالتقرير حول التصديق على حسابات الدولة).

- تقليص الجدول الزمني للدراسة والتصويت على قوانين المالية من خلال استغلال أمثل للحيز الزمني عبر تركيزه على التواريخ والمراحل الرئيسية:

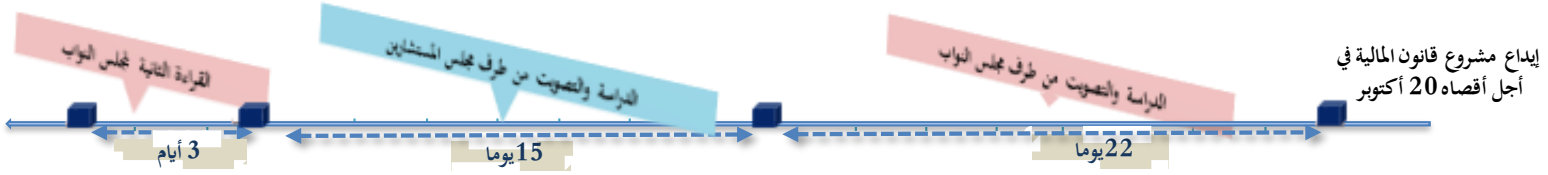

تعزيز المبادئ والقواعد المالية من خلال إدراج أحكام جديدة وتحسين الدقة في سن المعايير

وزارة الاقتصاد والمالية

مضمون التعديل المقترح

- تعزيز منهجية نجاعة الأداء من خلال تقديم تقارير نجاعة الأداء المتعلقة بالسنة السابقة إلى اللجان البرلمانية المعنية مرفقة بمشاريع ميزانيات القطاعات الوزارية ؛

- تعزيز بعد النوع الاجتماعي من خلال تكريس بعد النوع في تحديد البرامج الميزانياتية؛

- تكريس نزع الصفة المادية عن عملية إيداع مشاريع قوانين المالية وكافة الوثائق المقدمة للبرلمان وكذا كافة التبادلات المؤسساتية ذات الصلة.

التدابير الموازية:
مواكبة التطورات

وزارة الإقتصاد والمالية

- تشكل مضامين التعديلات امتدادا للنصوص التنظيمية الموازية ولمواكبة التطورات التي تم رصدها منذ دخول القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية حيز التنفيذ بهدف تجاوز النقائص وتنزيل **توصيات النموذج التنموي الجديد**.

تعزيز حوار التدبير

- تفعيل منظومة موحدة لمراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات؛
- تعميم ميثاق التدبير على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات؛
- تطوير نظام معلوماتي مخصص لتتبع نجاعة الأداء.

المراقبة الداخلية

- تفعيل منظومة المراقبة الداخلية على مستوى إدارات الدولة.

تقوية قدرات

- مواصلة مواكبة مختلف المتدخلين في المسطرة الميزانياتية عبر برنامج التكوين المخصص للمدبرين العموميين بالمصالح اللامركزة التابعة للقطاعات الوزارية.

التدابير الموازية:
ملاءمة نصوص تشريعية وتنظيمية أخرى

القوانين المتعلقة بالمؤسسات العمومية التي سيتم إدراجها ضمن مجال القانون التنظيمي لقانون المالية.

مرسوم رقم 2.17.607 صادر في 30 من ربيع الأول 1439 (19 ديسمبر 2017) يغيروبتمم بموجبه المرسوم رقم 2.15.426 بتاريخ 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.

رئيس الحكومة،

بناء على المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 18 من ربيع الأول 1439 (7 ديسمبر 2017).

رسم ما يلي :

- ملاءمة المرسوم المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تعديله و تتميمه مع تعديلات القانون التنظيمي.

المملكة المغربية
مجلس النواب

النظام الداخلي لمجلس النواب
بعد صدور قرار المحكمة الدستورية
رقم 65/17 بتاريخ 30 أكتوبر 2017

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النظام الداخلي لمجلس المستشارين
بعد صدور قرار المحكمة الدستورية
رقم 20 / 102 م.د بتاريخ 02 مارس 2020

ملاءمة نصوص تنظيمية أخرى، لاسيما النظامين الداخليين لغرفتي البرلمان، مع الصيغة المعدلة للقانون التنظيمي.

شکرا علی انتباهکم